بسم الله الرّحمن الرحيم

صوت البحرين

صوت الحركة الإسلامية في البحرين

Voice of Bahrain
BM Box 6135, London, WC1N 3XX

عدد خاص

January 1995. Issue No. 144
العدد ١٤٤، يناير١٩٩٥م، شعبان ١٤١٥ هـ

فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار إنّه لا يفلح الظالمون

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

التاريخ يبدأ من هنا

لن يكون مستقبل البحرين كماضيها بعد اليوم. فبعد حمام الدماء التي سفكتها حكومة آل خليفة الشهر الماضي، بدأ عهد جديد في البلاد، وانكسرت حواجز الخوف التي صنعتها سياسات الارهاب الحكومي والتعذيب الجماعي على مدى العشرين عاما الماضية. واذا كانت الحكومة قد خططت للقضاء على الحركة الشعبية بالقتل والاعتقال الجماعي، فانها ستخطيء هذه المرة كما اخطات في كل مرة تنكرت فيها لحقوق الشعب. وبرغم سياسات التجهيل والتعتيم الاعلامي ومحاولات شراء الذمم والاقلام وتاميم وسائل الاعلام والمؤسسات الاجتماعية والثقافية والمهنية، فقد انتفض الشعب هذه المرة وقضى في فترة اسبوعين ما بنته الحكومة لنفسها من هالة في عشرة اعوام. وانطلق المتظاهرون في المدن والقرى بشكل يومي لم ينقطع رافعين شعارات المطالبة بالدستور والحريات وشجب آل خليفة. وازدادت الشعارات حدة وغضبا بعد ان أراقت الحكومة دماء الابرياء وقتلت الشباب. وبرغم محاولات آل خليفة التعتيم على ما كان يجري، فقد انتشرت اخبار الانتفاضة في كل مكان وتناقلتها وكالات الانباء، ونشرتها الصحف العالمية على صفحاتها الاولى، كل ذلك اكد فشل وزير الاعلام البحريني، طارق المؤيد، الذي لم تنجح سياساته في التعتيم على اخبار الانتفاضة.

الخامس من ديسمبر ١٩٩٤ سوف يسجل في التاريخ بانه اليوم الذي شهد ميلاد انتفاضة شعب البحرين في العقد الاخير من القرن العشرين، وهي انتفاضة جاءت لاكمال مسلسل الانتفاضات الشعبية ابتداء من انتفاضة العام ١٩٢٢ مرورا بانتفاضة لعام ١٩٣٨، وثورة ١٩٥٦، وانتفاضة ١٩٦٥ وجميعها قام بها الشعب بتلاحم منقطع النظير واصرار افشل سياسات آل خليفة القمعية. وفيما عدا الانتفاضة الاولى قبل ثلاثة ارباع القرن تقريبا، فان الثورات اللاحقة كان محورها واحدا وهوالمطالبة بمجلس تشريعي منتخب. وقد تحقق هذا الطلب بعد الانسحاب البريطاني من الخليج العام ١٩٧١، حيث انشيء المجلس التاسيسي الذي ناقش الدستور المقترح من قبل الحكومة واقره بعد مداولات استمرت قرابة عام واحد. ثم اقره الامير، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، واجريت انتخابات المجلس الوطني الذي نص الدستور عليها. استمر عمل المجلس عاما ونصفا حتى حله الامير بقراره المشؤوم في اغسطس ١٩٧٥ وعلق العمل بالدستور.

وفي العشرين عاما اللاحقة ، شهدت البحرين في ظل الحكم باوامر اميرية غير دستورية حالة من القمع والارهاب والقتل والتعذيب والسجن الجماعي، حيث اعطيت لقوات الامن التي يديرها الضابط البريطاني، ايان هندرسون، صلاحيات مطلقة في اطار قانون امن الدولة الذي اقترحته الحكومة على المجلس الوطني في اكتوبر ١٩٧٤ ورفضه المجلس، الامرالذي دفع الامير لحل ذلك المجلس. وبرغم القمع السلطوي فقد استمرت المعارضة طوال العقدين الماضيين بدون توقف، ويمكن القول أن البحرين من الدول القليلة التي نشطت فيها المعارضة ضد الحكومة، بمنطق واحد وخطاب متقارب بدون الانشغال باي نزاع داخلي، الامرالذي احرج الحكومة واوصل كلمة الشعب ومعاناته الى المنظمات الحقوقية الدولية والاعلام العالمي. ولم يساعد حكومة آل خليفة على تجاوز تحديات المعارضة الا التوترات الاقليمية في الثمانينات، حيث انشغل العالم بالحرب العراقية ـ الايرانية، وانضمت البحرين الى مجلس التعاون تحت الغطاء السعودي ليوفر لها دعما ماليا وامنيا واعلاميا. هذا في الوقت الذي شهدت فيه البحرين في تلك الفترة واحدة من اكثر الفترات قمعا وارهابا نجم عنه مقتل خمسة من السجناء السياسيين هم الشهداء جميل العلي، وكريم الحبشي، ومحمد حسن مدن، والشيخ جمال العصفور والدكتوراسماعيل العلوي.

وباستمرار تغييب العمل بالدستور، استمرت المعارضة ومطالبتها بالعودة الى الدستور. وجاء الاحتلال العراقي للكويت ليرفع من آمال الشعب بانفتاح سياسي في منطقة الخليج بشكل عام والبحرين بشكل خاص. ولكن ذلك لم يحصل، وفرض امير البحرين على الشعب مجلسا معينا اسماه «مجلس الشورى»، واعتبر ذلك بديلا للمجلس الوطني المنصوص عليه دستوريا. ولكن مجلس الشورى هذا فشل

اعتقال الشيخ علي سلمان يفجر الانتفاضة

مر الآن شهر كامل على اعتقال فضيلة الشيخ علي سلمان في ٥ ديسمبر الماضي ولم يطلق سراحه بعد برغم المطالبة بذلك من قبل الشعب والمنظمات الدولية. وقد كان اعتقاله الشرارة التي اشعلت ثورة عارمة في البلاد على مدى ثلاثة اسابيع كاملة سقط خلالها عدد من الشهداء عرف منهم ثلاثة هم هاني عباس خميس وهاني احمد الوسطي وميرزا علي عبد الرضا. هذا بالاضافة الى عشرات الجرحى ومئات المعتقلين. ومع ان الحكومة حاولت الايحاء بان الشيخ علي سلمان موقوف بتهمة جنائية في بداية الامر فانها اخبرت المحامين بانه موقوف على اساس قانون امن الدولة.

وكانت هناك لجنة مكونة من ١٤ محاميا للترافع عن الشيخ علي سلمان، قامت بطلب استئناف القرار ٢٦١ الذي اوقف الشيخ بموجبه. وفي جلسة المحكمة في ٢٠ ديسمبر اكد القاضي بان الشيخ علي موقوف على اساس قانون امن الدولة وليس بسبب تهمة مدنية.

وهناك الآن مطالبة من المحامين بعرض الشيخ علي سلمان على هيئة طبية للتأكد من سلامته بعد انتشار اخبار عن تعرضه للتعذيب ونقله الى المستشفى العسكري. وهناك عريضة بهذا الطلب يجري توقيع المحامين عليها لرفعها الى المحكمة قريبا.

وقد طالب عدد من المنظمات الدولية باطلاق الشيخ علي سلمان وبقية المعتقلين. ومن هذه المنظمات منظمة العفو الدولية، وهيومن رايتس ووج، والمنظمة العربية لحقوق الانسان، والمنظمة الكويتية لحقوق الانسان. هذا بالاضافة الى رسائل الاحتجاج من الشخصيات الدولية والمؤسسات الحقوقية والاسلامية.

الشيخ العكري معتقل ايضا

تأكد أن من بين المعتقلين فضيلة الشيخ محمد علي العكري، الذي لم يسمع عنه شيء منذ اعتقاله في الاسبوع الاخير من ديسمبر. وكان فيها مقابلته لمناقشة الوضع في البلاد في اعقاب الانتفاضة الشعبية. وبدلا من التجاوب مع طلبه، فقد تم اعتقاله فورا. وكان الشيخ العكري قد قضى خمسين شهرا في الزنزانات الخليفية في مطلع الثمانينات بسبب نشاطه آنذاك. وتبنته جريدة «التايمز» البريطانية في ١١ يناير ١٩٨٣ وافردت له عمودا كاملا لوصف اعتقاله باعتباره «سجين رأي». وصدرت احتجاجات كثيرة ضد اعتقاله الاول لان ذلك الاعتقال كان تطبيقا سيئا لقانون امن الدولة السيء الصيت. فقد قضى فترة سجنه بدون تهمة او محاكمة، الامر الذي يتنافى مع ابسط القواعد والاعراف الدولية. وهناك خشية من تعرضه الى التعذيب والاهانة خصوصا وانه شيخ كبير ويعاني من بعض الامراض التي تحتاج الى عناية طبية خاصة.

القلق يتصاعد من التدخل السعودي في الشؤون الداخلية

هناك شعور متزايد بالقلق من تصاعد التدخل السعودي في الشؤون الداخلية للبحرين، خصوصا بعد ان استقدمت الحكومة ٤٠٠٠ من قوات الشغب والحرس الوطني السعودي الى البلاد لقمع الانتفاضة الشعبية. وجاءت زيارة وزير الداخلية السعودي، نايف بن عبد العزيز، الى المنامة في نهاية الشهر الماضي لتعزز هذا القلق، حيث تتطلع الرياض الى دور اكبر في منع اية مطالبة بالممارسة الدستورية في البلاد. كما ان توقيع الاتفاقية الامنية مؤخرا اكد استعداد السعودية ورغبتها وقدرتها على التدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج الاخرى لمنع المطالبة باية اصلاحات سياسية. وقد حددت السعودية السقف المسموح به في العمل السياسي الداخلي بمجلس الشورى الذي عينت جميع اعضائه وتركته يجتمع بدون جدول اعمال، وتبعها آل خليفة في تلك الخطوة. ان الانتفاضة الشعبية في البحرين جاءت لتؤكد فشل تلك السياسة ولتعلن رفضها القاطع للتدخل السعودي في الشؤون الداخلية لبلادنا، ولن يسمح الشعب للحكومة ببيع كرامة البلاد وسيادتها كما باعت جزر البنة ومنطقة

انتفاضة الشعب في البحرين: الحكومة وحسابات الربح والخسارة

في البداية لا بد من القول ان الجولة الاخيرة من المواجهة بين الشعب والحكومة في البحرين تعتبر من اكثر المواجهات دموية منذ الاستقلال، وهي الوحيدة التي سقط فيها ضحايا جراء عنف السلطات دون وجود الجيش البريطاني فوق الجزر بصفة رسمية. وسيسجل التاريخ ان ما يمكن تسميته بالانتفاضة، سوف تصبح منعطفا هاما في مسيرة الصراع الذي يخوضه ابناء البحرين من اجل نيل حقوقهم الدستورية. فباستثناء استخدام العنف اللامحدود في انهاء التظاهرات فشلت الحكومة في هذه الجولة.

فلو نظرنا لما حدث من وجهة نظر الحكومة لأمكن تسجيل سلسلة من الاخفاقات الخطيرة انتابت السلطة قبل الاحداث وخلالها:

اولا: فشل المخابرات:

على صعيد المخابرات وجمع المعلومات، لاشك ان القسم الخاص وجيشه الجرار الذي يقدر بعشرة آلاف مخبر قد فشل فشلا ذريعا في استقراء ما يدور في اوساط المجتمع، وفشل في معرفة مقدارالغضب واليأس الذي يسيطر على الشارع والاصرار الذي ينتاب ابناء الشعب وبالتالي لم يعط انذارا مبكرا لان تقوم الداخلية مثلا بمداهمات استباقية وخطوات تمنع او على الاقل تؤخر نقطة الانفجار الجماهيري.

ففي وقت تحتفل فيه الحكومة بالعيد الوطني كعادتها في السادس عشر من ديسمبر، وفي وقت تجري فيه الاستعدادات الرسمية لاستضافة قمة زعماء دول مجلس التعاون الخليجي، وهو حدث يتكرر مرة كل ست سنوات فقط، وهاتان مناسبتان يتوقع ان تكون عيون المخابرات قبيل موعدهما اكثر سهرا، ويتم تحليل الاشارات والتقاريرالواردة من محطات المعلومات بدرجة غير طبيعية من الشك والتحري، رغم ذلك فان اجهزة الامن اخذت كما يبدو على حين غرة، فانفجر الشارع في سورة من الغضب الشعبي الذي لم تشهد البلاد له مثيلا منذ ٣٠ عاما، فارتبكت حساباتهم، وقد يبرر ضابط الامن ذلك ان الاجواء الامنية عموما لا تسمح بتكرار ما حدث عام ١٩٦٥م، وان مختلف التجمعات المعارضة قد تم ضربها في الثمانينات وتفكيك شبكاتها، وان الارهاب الحكومي مسيطر على قلوب الناس وعقولهم، وبالتالي فليس هناك من الماسك السياسي اوالرابط الاجتماعي ما يسمح بخروج مظاهرات منسقة وذات نفس طويل واصرار قوي لدرجة تزعج الاحتفالات بالعيد الوطني او اجتماعات قمة مجلس التعاون.

غير ان المتتبع للفترة التي سبقت الانفجار، وبعين من الشك القليل، يستطيع ملاحظة ارتفاع درجة الحرارة في الاوساط الشعبية، وتململ الناس من استمرار الظلم. فعلى صعيد البطالة، عمت البلاد قبل اشهر عدة مسيرات وتجمعات تركزت حول مكاتب وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، مطالبين بالحصول على اعمال واستبدال القوة العاملة الاجنبية بالمحلية، ورغم المصادمات العديدة واعتقال البعض والتحقيق معهم فقد كان هناك اصرار لم تعهده البحرين منذ زمن بعيد من قبل العاطلين عن العمل والمتعاطفين معهم على التجمهر حول مبنى الوزارة في القضيبية. ولا شك ان مخابرات الدولة كانت تحلل مقدار التفهم والتعاطف التي تمتع به المتجمهرون من جيش العاطلين عن العمل، في اوساط المجتمع. اضف الى ذلك انه حتى الكثير من العاملين يعاني من ارتفاع نسبة تكاليف المعيشة بدرجات تفوق مستوى الرواتب، وان موظفي الخدمة المدنية مثلا لم يحصلواعلى زيادة سنوية عامة منذ ما يزيد على عشر سنوات.

من جهة اخرى تزداد مظاهر البذخ والاسراف التي تتمتع بها نسبة صغيرة من المستفيدين من النظام وممن يشترك في السرقات المنتشرة على هيئة عمولات ورشوات ازدادت مع سوء الاحوال الاقتصادية وغضب الفقراء، من العاطلين وذوي الدخل المحدود، واصبحت تنال تعاطفا حتى من بعض الرسميين ومن التجار، لاسيما الذين يواجهون منافسة غير شريفة من قبل ابناء العائلة وحاشيتهم الذين دخلوا معترك التجارة رغم انهم موظفون في الخدمة العامة، وهذان نشاطان لا يمكن الجمع بينهما وتجنب الفساد في وقت واحد.

على صعيد آخر عمت البلاد حركة سياسية نشطة محورها العريضة التي وقعتها بعض الشخصيات الدينية والاجتماعية والتي تطالب بعودة العمل بالدستور، واجراء انتخابات حرة للمجلس الوطني المحلول منذ ١٩٧٥م. وتناقل الناس نسخا من العريضة في المساجد والمصانع والشركات وحتى المكاتب الحكومية، وازدادت قائمة التوقيعات طولا حتى بلغت قبيل الاحداث اكثر من ٢٥ الف موقع، وبدأت الحكومة تقلق من تصاعد الاجواء الغاضبة عليها نتيجة الوعي السياسي الذي بثته العريضة في زوايا من المجتمع ربما لم تكن تبدي اهتماما كبيرا بمطالبها الدستورية. وكان لتشجيع الناس على التوقيع من قبل مختلف الفعاليات الدينية والاجتماعية اثر مهم على ازدياد شعبيتها، واسقط في يد الحكومة التي من جهة لا تستطيع منع الناس من التوقيع وبالتالي الاعتراف بوجود العريضة، ولا اعتقال الاشخاص الذين تبنوها لاتساع الرقعة الاجتماعية التي ينتمون اليها من شيعة وسنة، ومن اسلاميين وليبراليين واعضاء سابقين في مجلس الامة. ومن جهة اخرى لا تستطيع تجاهل حدث اصبح بمثابة استفتاء شعبي عام على قانونية واهلية الحكم في البلاد.

الى جانب المشكلة العمالية والبطالة التي تزيد على ٢٠٪ من القوة العاملة (٣٠ الف عاطل) والى جانب الوعي السياسي الذي يتنامى كل يوم مع انتشار حملة التوقيع على العريضة، هناك عوامل اخرى تمس اصل سلوك المجتمع المسلم وتعاليم القرآن والتقاليد البحرينية العريقة، فالملاحظ ان الدولة رفعت كل القيود على الوافدين من عاملين وسياح، وحولت مدن البحرين وقراها الى منطقة سياحية تضج بالاباحية والمسكرات دون اي رابط ديني او اخلاقي.

كل هذه العوامل مجتمعه كانت تختمر في الشارع البحراني، ولم تستطع آلة المخابرات ان تتنبأ بمقدرة الناس على التظاهر والرفض، وكسر حاجز الخوف، فكان اعتقال فضيلة الشيخ علي سلمان ورفاقه حماقة سياسية حيث تحولت الى شرارة اشعلت ثورة الجماهير الملتهبة تحت الرمال، فانتشرت في كل حي وقرية، ابدى الالاف فيها وجهة نظرهم في الحكومة.

ثانيا: فشل الامن:

منذ ان اندلعت المظاهرات اثر اعتقال فضيلة الشيخ علي سلمان، والسلطات الامنية تتخبط في كيفية السيطرة عليها. وما استخدام اقصى درجات العنف من الرصاص المطاطي الى الذخيرة الحية، ومن نشر الآلاف من قوات الشغب المدججين بالسلاح الى استخدام المروحيات المسلحة الى ما اشير اليه من استقدام قوات سعودية من الحرس الوطني، الا أدلة على ارتباك الحكومة، واعلان صريح من وزارة الدخلية عن عجزها عن السيطرة على الوضع وعن فلتان الامن الداخلي. وقد شبه بعض الصحفيين الاجانب المظاهرات بالانتفاضة الفلسطينية في مزاياها المعروفة من حرق الاطارات، ورمي الاحجار وسرعة الانتشار. كما انها تميزت بتعدد نقاط الاشتعال. فرغم ان المنامة و بعض القرى مثل منطقة جدحفص ـ السنابس ـ الديه، منطقة الدراز ـ بني جمرة، وسترة والدير، وبلاد القديم وقرى شارع البديع خلف جدحفص من القدم الى الدراز الى قرى الجنوب الغربي، ودمستان وكرزكان وشهركان، رغم ان هذه المناطق ظلت مشتعلة خلال معظم فترات الانتفاضة فان مناطق اخرى دخلت في مناورات كر وفر مع السلطة، حتى تم تبديد واضعاف امكانيات وزارة الداخلية لدرجة ألجأت القائمين على قمع الشعب الى استحداث طرق ارهاب جديدة لم تعهدها البلاد حتى ايام الاستعمار الانجليزي وانتفاضتي ٥٦ و ٦٥.

وتعتبر البحرين الوحيدة في العالم العربي والشرق الاوسط التي تقوم قوات الامن فيها باطلاق النار ومسيلات الدموع على مظاهرات سلمية، وحتى في الدول التي تشهد مصادمات حادة مثل مصر والعراق تستخدم المروحيات المسلحة ضد مقاومة مسلحة فقط اما ضد مسيرات احتجاجية فتستخدم المروحيات اما للتصوير وجمع المعلومات او لتوجيه قوات الشغب على الارض لمراكز قيادة التجمعات، وتوجيه وسائل تفريق التظاهرات. وهكذا فقد سجل رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان سابقة في الارهاب والعنف الحكومي. ورغم عنف المواجهة ودمويتها، فان المتظاهرين لم يستدرجوا الى معركة حسب مواصفات الحكومة، بل اصروا على سلمية الوسائل واصروا على وضوح الهدف وهو اعادة العمل بدستور البلاد واطلاق سراح الاسرى الذين بلغوا المئات.

ثالثا: فشل الاعلام:

اما على الصعيد الاعلامي فقد منيت الحكومة بهزيمة نكراء، حيث عمدت في البداية الى التقليل من حجم المظاهرات والى تشويه اهدافها. فقد ادعى بيان وزارة الداخلية في البداية ان عدد المتظاهرين ٢٠ وان الغاية هو منع بعض الاجانب من المضي في سباق جري سنوي. غير ان رواية الدولة استسخفت من قبل مختلف وسائل الاعلام العالمية وحتى العربية وهي المعروفة باستسقاء مصادرها من وزارات الداخلية والاعلام الرسمي.

ولما قوبل وزير الاعلام ، طارق المؤيد، من قبل محطة تلفزيونية، بعد ان رفض الادلاء بالتصريح في الايام الاولى، ظهر الرجل مرتبكا يعاني من قلة المعلومات ومن تناقض ما يقول. على العكس من ذلك استطاعت المعارضة ان تخترق جدار الصمت الذي حاولت الدولة فرضه على البحرين بمنع المراسلين الاجانب ممن حضرلتغطية اجتماعات قمة التعاون، من الاقتراب من القرى والاحياء الملتهبة.

ووصل الامر بنجاح المعارضة في تغطية الاحداث انها اصبحت مصدرا موثوقا للمعلومات تعتمد عليه وكالات الانباء العالمية والاذاعات المشهورة مثل هيئة الاذاعة البريطانية، صوت امريكا وراديو فرنسا، واذاعة مونت كارلو. وبدلا من ان تتهم المعارضة بتضخيم ما حدث كما هي عادة الاسلوب الدعائي، فان تقديراتها للاحداث وعدد القتلى والاسرى كانت محافظة في ارقامها اكثر من الاذاعات والصحف ووكالات الانباء التي كانت تنقل اخبار الانتفاضة . فبينما تعلن المعارضة عن اعتقال ٥٠٠ شخص تذكر الصحف البريطانية ووكالة الانباء الفرنسية ان العدد تجاوز ١٦٠٠ معتقل.

وظلت احداث البحرين هي الخبرالرئيسي بعد معارك الشيشان على مدى ٣ ايام في الكثير من الاذاعات ولم تستطع حتى حادثة مثل الطائرة

الامريكية التي اسقطت في شمال كوريا، او احداث البوسنة، من ان تزيح الاولوية التي اعطيت لاحداث البحرين والمواجهات بين الحكومة والشعب.

امام ذلك ازداد ارتباك الحكومة، فازداد العنف على المظاهرات في محاولة لايقافها تماما وبالتالي تقليص المادة الاعلامية المتوفرة لاستمرار تصدر الاوضاع المرتبكة في البحرين لنشرات الاخبار. كما نال المتظاهرون واهدافهم تعاطف المنظمات الانسانية والكثير من الشخصيات السياسية والفعاليات الثقافية في العالم، وضاع موقف الحكومة في خضم الاحداث وعجزت من ان تجد صوتا واحدا يعلن تاييده لخطوات القمع التي استعملتها ضد المسيرات السلمية. ولا شك ان نتائج هذا الفشل الاعلامي ستظهر للعيان بدرجة اكبر في المستقبل.

رابعا: فشل السياسة:

ويؤطر الفشل الحكومي على الاصعدة المخابراتية والامنية والاعلامية، فشلها الذريع في الممارسة السياسية. فلقد تنبأ الناس ، بعد حرب الخليج الثانية، بان تتجه الحياة السياسية في البحرين للانفراج، لاسيما والاجواء الدولية تشجع على ازدياد المشاركة الشعبية واطلاق الحريات العامة. وبدلا من ان تحتكم سلطة آل خليفة للدستورالذي وقع عليه الامير شخصيا عام ١٩٧٣ وبدلا من ان تتجه لاجراء اصلاحات ادارية في وزارة الداخلية وتهيئة جهازها لدخول مرحلة جديدة من العلاقة بين الحكم والشعب، وبدلا من ان تعطي الدولة اهتماما خاصا بمشاكل المعيشة والعمل، بدلا من كل ذلك، لجأت الى العنف وسيلة للتسلط وصدت بوجه الناس كل ابواب التفاهم مطلقة العنان للوجوه القديمة في الامن لتستمر وكأن العالم جامد لا يتحرك او انه يتراجع الى الخلف.

لقد استطاعت الحكومة ان تعزل نفسها ليس عن فقراء الشعب والعاطلين فقط، بل عن الموظفين والميسورين والتجار وحتى القادة الاداريين في سلك الخدمة المدنية. ولم تقتصر عزلة الحكومة على طائفة دون اخرى او على قطاع من المجتمع دون اخر، بل شملت الفجوة كل طبقات الشعب وطوائفه، وعلمائه ومفكريه، نسائه ورجاله، الى ان وصل نخاع الدولة، فحتى المقربين من الوزراء يستغلون الفرصة ليعلنوا عدم رضاهم.

وردا على مطالب الشعب باعادة الحياة الدستورية واعادة المجلس الوطني، اقدمت الحكومة على انشاء مجلس شورى لا يتعدى في صلاحياته لجنة استشارية للامير ورئيس الوزراء، ولو لم تدع الحكومة انه مجلس بديل عما يطالب الناس به، لما عارض احد وجود المجلس. الا ان محاولة آل خليفة اظهار مجلس الشورى بمظهر الحل السياسي لازمات البلاد، زاد من غضب الشارع، الذي اعتبر الحكومة تستهزيء بمطالبه، وتستغبي عقول الناس. وفوق كل ذلك اكدت الحكومة بوضوح على انها رجعية في تفكيرها، فالوعي السياسي في البحرين يتقدم ربما بـ ٥٠ سنة على خطوة الحكومة بانشاء مجلس الشورى.

لقد اوضحت الانتفاضة الشعبية ان الناس في البحرين مستعدون للمواجهة السياسية، وان الاجيال الجديدة لا تقل وعيا عن آبائها واجدادها، وربما تزيد اصرارا في المطالبة بحقوقها. كما اوضحت الاحداث ان الحكومة تعيش في عالم بعيد عن الواقع، وانها بسياستها الفاشلة على مختلف الجبهات اصبحت طرفا في مواجهة الشعب بدلا من ان تكون قائدا له، واصبحت تستعين بمنطق العنف الذي تنهي الآخرين عنه في معالجة الخلافات السياسية. وحتى قوانينها الجائرة ضاقت بممارسات قوى القمع من مخابرات وشرطة ومرتزقة اجانب.

طلاب جامعة البحرين: مطالب الشعب مطالبنا

على اثر استشهاد هاني عباس خميس الطالب بجامعة البحرين، نظمطلاب الجامعة عدة مسيرات للاحتجاج على قتله. وقد تجمع الطلبة امام مبنى المكتبة في الساعة التاسعة من صباح الاثنين ١٩ ديسمبر واستمر التجمع في تزايد واقتربت الطالبات منهم واصبح الامر ملحوظا، ثم لوحظ مجيء بعض رؤساء الانشطة الطلابية (عبد الكريم) ثم (فاطمةالعريض) وبنظرة ومرور فقط رجعا من حيث اتيا.

ثم طلب الطلبة من الطالبات تفريق التجمع والتوجه للمسجد للمشاركة في مجلس الفاتحة واستمرت الفاتحة يوم الثلاثاء ،اما التجمع والتظاهرة فقد عادت يوم الاربعاء.

وفي ما يلي ننشر نص بيان طلبة جامعة البحرين الذي وزعوه في مسيراتهم:

بيان طلبة جامعة البحرين

انهم يرونه بعيدا، ونراه قريبا

يشهد التاريخ ما للطلبة والطالبات في الجامعات علئ اختلافها من دور فعال في عملية التغيير، والقدرة على امداد الشعوب بطاقات وقدرات تسير جنبا الى جنب مع العلماء العاملين.

وانطلاقا مما شهدته ساحة جامعة البحرسن من اعتراض صريح على الممارسات المنتهكة في حق الشعب ومطالبتها باعادة الحياة البرلمانية ومنح الشعب حقه في الانتخاب، وضرورة اطلاق سراح جميع السجناء السياسيين وعلى رأسهم سماحة الشيخ علي سلمان، فاننا نرى لزاما علينا ان نوضح موقف الحركة الجامعية لعموم الطلبة والطالبات:

* ان مطالبنا السابقة لم تتحقق بعد، وهذا يعني ضرورة الاستمرار في المطالبة والاصرار على ذلك بالطرق الممكنة والتي تقتضيها الظروف.
* توعية اخواننا واخواتنا من الطلبة والطالبات بالممارسات اللازمة لتوحيد الصف الاسلامي (شيعة وسنة) وعدم ممارسة اي عمل او قول يؤخر من هذا التقدم خطوة واحدة.
* ان يعي الجميع ـ طلبة وطالبات ـ حقيقة مطالبنا وضرورة التدرج مع ما تمليه علينا الاوضاع، وان الوعي بهذه المطالب مرتبط بمدى ايماننا بمبادئنا.
* ولابد من الحذر الشديد. من محاولات بعض الجماعات الحزبية البعيدة عن واقع الامة والتي تسعى لتحقيق آمالها في السيطرة باسم الاسلام او الانسانية كما تدعي.
* اعطاء الحركة صيغة اسلامية غير مذهبية في عمومها، لان خصوصيتها الشيعية غالبة لا محالة (بسبب التركيبة السكانية) وقد يستغل ذلك لاعطائها صيغة شيعية بحتة بهدف تضليل الصف السني الشقيق.
* عدم القيام بممارسات لا تتناسب وهذه المرحلة مثل تحطيم المرافق العامة بل الافضل للحركة الجامعية ان تكون فكرية، اي تطرح الافكار الواضحة والحلول الواقعية بشكل قوي.
* ان على الطلبة الحوزويين في الجامعة القيام بواجبهم.

كما يجب ان ندرك ونعي جيدا ان القيادة هي للعلماء العاملين المعروفين وان التنظيم على مستوى الجامعة تكون قيادته قدرتنا نحن على الاقتداء بالآراء السليمة والارواح التقية المؤمنة من داخل وخارج الجامعة.

* علينا متابعة اقامة المراسيم الخاصة باستشهاد الطالب الجامعي واتخاذه منطلقا للمطالبة بحقوق الشعب.

ولابد من المضي من قدما نحو ترتيبات افضل لجعل الجامعة مركز قوة مؤثرة.

والحمد لله رب العالمين

يوم الاثنين ١٩ ديسمبر ١٩٩٤
جامعة البحرين ـ مدينة عيسى

اللورد ايفبري: قلقون لانتهاكات حقوق الانسان في البحرين

نشرت صحيفة الاندبندنت البريطانية في عددها الصادر الخميس ٢٢ ديسمبر ١٩٩٤ رسالة بعثها اللورد ايفبري، رئيس لجنة حقوق الانسان البرلمانية في بريطانيا الى الصحيفة بعنوان «حقوق الانسان في البحرين»، ننشر نصها هنا:

من اللورد ايفبري

سيدي: ان سبب التظاهرات المذكورة في مقالة مايكل شاريدان «احتجاجات الشيعة العنيفة تحرج البحرين» (٢٠ ديسمبر) هوالمطالبة بعودة دستورالعام ١٩٧٣ الذي كان للبلاد على اساسه برلمان منتخب. وكان الامير قد حل البرلمان العام ١٩٧٥ وحكم البلاد باوامر اميرية منذ ذلك الوقت. وكان اعتقال الشيخ علي سلمان بسبب اعلانه عن هذا المطلب الشرارة التي اججت الاضطرابات، ولو لم يتكلم لتكلم غيره.

وكان من المفترض ان تقدم عريضة وقعها اكثر من ٢٥ الف شخص تطالب بالدستور في ١٦ ديسمبر، اليوم الوطني للبحرين. واختير الدكتور عبد اللطيف المحمود للقيام بذلك، وهواستاذ سني للدراسات الاسلامية بجامعة البحرين، ولكن العريضة وقعها الناس من كل القطاعات.

واذا كان هناك مشاركون من المتكلمين بالفارسية، وهم يشكلون ١٥ بالمئة من السكان، فان عددهم كان قليلا. وليس هناك اي احتمال لاعادة مطالبة ايران بالبحرين، بعد ان اغلقت الامم المتحدة ملف القضية قبل ربع قرن تقريبا.

ان لدينا قائمة بـ ٧٩ شخصا اعتقلوا منذ اندلاع الاحداث في ٥ ديسمبر، ولكننا نعلم ان المجموع الكلي اكثر بكثير . وقد تأكد مقتل اربعة اشخاص على ايدي قوات الامن، وهناك عدد آخر من المجروحين. وطبقا لقانون الطوارىء المعمول به في البحرين، فان بالامكان اعتقال شخص لمدة ثلاث سنوات، ويمكن تجديد هذه المدة.

وقد اشار مايكل شاريدان الى ان مواطنا بريطانيا، ايان هندرسون يدير جهازالامن في البحرين، وسوف يستغرب الكثيرون من قبولنا بترتيبات تربطنا بانتهاكات حقوق الانسان في بلد آخر.

لقد كنت آمل ان ازور البحرين كضيف على الحكومة في شهر نوفمبر ولكن السلطات الغت ذلك في اللحظة الاخيرة، واقترحت ان بداية العام ١٩٩٥ سوف تكون افضل. وقد اجلوا الزيارة مرة اخرى مؤخرا، بدون ان يحددوا موعدا آخر. وقد يساعد على اعادة الثقة بحسن نوايا حكومة البحرين لو اعادوا دعوتهم الي الى زيارة في شهر يناير

يوميات الانتفاضة: سجل من البطولات الشعبية والارهاب الخليفي

في تمام الساعة الواحدة والنصف من بعد منتصف الليل من يوم السبت ١٩٩٤/١١/٢٦ هجمت قوات الشرطة يقودها رجال المخابرات على قرية القدم وكان المطلوب كل من عبد الغني جعفر المسباح والسيد هاشم القدمي، ولم يحصلوا على الثاني فاخذوا الاول الى مقرهم، وعاملوه بتعذيب ووحشية لاستنزاع اعتراف يخدم تهمهم، وكانوا قد اعتقلوا ثلاثة اشخاص من مناطق متعددة في عصر الجمعة ٢٥ نوفمبر واطلقوا سراحهم في اليوم الثاني.

وفي يوم السبت ٢٦ نوفمبر بدأت حملة اعتقالات لعدد من الشباب، واستمرت الى يوم وفاة المرجع الاعلى الشيخ الأراكي، وتوقفت الاعتقالات في اثناء الفاتحة المقامة على روحه «في مسجد مؤمن».، والمعتقلون هم: قاسم الجد ـ السنابس، فخري راشد ـ السنابس، اسعد عاشور ـ البلاد القديم، عقيل اشرف ـ البلاد القديم، علي محمد صالح ـ ابو صبيع، علي التيتون ـ مني، جعفر المادح ـ جدحفص، واعتقل معهم اربعة من قرية الحجر وتم الافراج عنهم.

بعد ان انتهت مراسم الفاتحة على المرجع في يوم الاثنين ١٢/٥، وفي الساعة الثانية صباحا (قبل اذان الفجر) نزلت قوات الشرطة المسلحة منطقة البلاد القديم وحاصرت منزلي كل من سماحة الشيخ علي سلمان، وابراهيم حسن جاسم واعتقلتهما بعد ان فتشت منزليهما. وفي الساعة الثانية بعد الظهر من اليوم نفسه تجمع الناس امام مدخل المنطقة ووقفوا في اعتصام للمطالبة باطلاق سراح الشيخ علي سلمان والشباب ومعهم جمع من العلماء. الجدير بالذكر انه عند ابتداء الاحداث اي عصر يوم السبت ادخل سماحة الشيخ الجمري الى المستشفى الدولي بسبب التهاب حاد اصابه في الصدر والديسك في الظهر، وبقي الى يوم الخميس ١٢/٨.

وفي هذا الجو هجمت فئات عناصرالمخابرات بسيارة حيث كانت تنوي دهس شابين كانا يوزعان تقرير رويتر في البلاد القديم، وفي الحال تسارع الشباب الواقفون لنجدتهما حيث نزلت عناصرالمخابرات لضرب الشابين اللذين اصيبا فعلا بسبب الدهس في رجلهما، واشتبك الشباب معهم، فتدخلت عناصرالشغب بسرعة لتخليص زملائهم واطلق االغاز المسيل للدموع.

وكانت تلك بمثابة صفارة الانذارالتي اعقبتها شرارة المظاهرات الشعبية ضد حكومة آل خليفة.

ومن هذا التاريخ شهدت ارض البلاد القديم مظاهرات عنيفة طوال الايام التالية وصدامات عنيفة مع عناصر الشغب استخدم فيها افراد الشغب كل انواع المسيلات للدموع والغازات الخانقة والرصاص المطاطي والخشبي واخيرا الرصاص الحي.

وعلى اثر ذلك حدثت موجة اعتقالات واسعة جدا في صفوف اهالي البلاد القديم طالت حتى كبار السن منهم، ولم يسلم منها حتى الصغارالذين هم اقل من ١٢ سنة، وذلك باعتقال كل من يمشي بالشارع او عن طريق مداهمة المنازل. وظلت البلاد محاصرة حتى عندما كانت الاوضاع تهدأ نسبيا في الصباح مثلا، وتفتش السيارات الداخلة والخارجة ويسأل اصحابها ويهانون علنا.

وفي هذه الفترة كانت الاعتصامات مستمرة جماهيريا وعلمائيا، وعند الانتهاء والتفرق من الاعتصام يلاحق الشباب المشاركون ويعتقلون. وبهذه الطريقة تم القبض على ٤ اشخاص من الدير.

وتم تشكيل وفد مكون من الشيخ احمد العصفور، الشيخ سليمان المدني، الشيخ خليل سلطان، والشيخ حمزة الديري وحاول مقابلة رئيس الوزراء لمناقشة الوضع ولكن بدون جدوى. وفي ١٢ ديسمبر ذهب الوفد الى مكتب وزير الداخلية للمطالبة باطلاق سراح الشيخ علي سلمان وبقية المعتقلين ولكن بدون جدوى.

وفي عصر ذلك اليوم (الاثنين ١٢ ديسمبر) قام الشباب بمظاهرة في منطقة البلاد القديم فلاحقتهم الدوريات المسلحة بالغاز الخانق وتوجهوا الى المنامة، وكان العلماء قد انفضوا من اعتصام في مسجد مؤمن من الساعة ٢،٣٠ بعد الظهر الى الرابعة. وتوجه الشباب الى مسجد مؤمن وانطلقوا من هناك ولكن فرقتهم الشرطة واعتقلت كلا من محمد احمد المخلوق ـ المنامة، رضا جواد رضي ـ المنامة وعددا كبيرا من الشباب المؤمن الذي كان يمشي في الطريق

وفي يوم الثلاثاء حصلت مواجهات شديدة بين المواطنين في بلاد القديم وشرطة الشغب. وانطلق منهم قسم الى المنامة حيث كان هناك مجموعة كبيرة من المتظاهرين توجهوا الى شارع باب البحرين لاعلان سخطهم ورفضهم للاعتقالات الاخيرة التي شملت الشيخ علي سلمان وجماعة اخرى. فهاجم البعض مركز شرطة باب البحرين وفندق عذاري وصحاري لان الشرطة كانت تنطلق من هذه الاماكن للاعتداء على المتظاهرين، ونزلت القوات المدججة بالغازالخانق وحصلت مواجهات ضارية ولم يعتقل احد من الشباب. وعم الخوف والهلع المارة في السوق والكل يتساءل عما كان يحصل وما سببه

وفي الاربعاء بدأت الاعتقالات. فقد اعتقل جميل علي سلمان ـ المنامة، و ٧ من شباب منطقة عالي وهم يمشون في منطقة المنامة.

وتم اعتقال كل من عبد النبي طريف من قرية بن جمرة وبعد يومين اعتقل صديقاه من القرية نفسها

وقامت في نفس اليوم الاربعاء ١٤ ديسمبر مظاهرات في قرية الدراز وكانت مظاهرات صاخبة وقوية وواجهتها قوات الشغب بالغاز الخانق والرصاص المطاطي والهراوات.

وفي اليوم نفسه امتدت المظاهرات الى قرية كرانة وابوصبيع وكانت مواجهات ساخنة جدا.

وفي يوم الخميس ١٥ ديسمبر اندلعت في شبه جزيرة سترة مواجهات واضطرابات كبيرة تم الهجوم على مركز الشرطة ولكن لم يلحق به اي اذى وتم اعتقال اعداد كبيرة من المؤمنين هناك.

وفي يوم الجمعة ١٦ ديسمبر، وهو يوم العيد الوطني قامت مسيرة كبيرة في قرية الدراز بعد صلاة الظهرين من جامع الامام الصادق وتحشدت على الشارع العام. وجاءت قوات الشغب فارشقت المتظاهرين بالرصاص المطاطي والغازالخانق. وصمد الشباب فهجموا على سيارة الشغب وفرالسائق بالسيارة وبقي جندي اوحد اخذ المتظاهرون ما كان لديه. وقامت قوات الامن باغلاق شارع البديع، فيما كانت الطائرات المروحية تحلق في الجو وتطلق الغازات المسيلة للدموع على المتظاهرين، وكذلك الرصاص المطاطي على كل القرى الواقعة بين جدحفص والدراز. وقد اعتقل في هذا اليوم مئات الاشخاص في كافة مناطق البحرين. وكانت احكام الطوارىء مطبقة بشكل كامل وان كان غير معلن. وقد استدعيت قوات الاحتياط وجاءت طوابير من السيارات المصفحة والدبابات والجنود من السعودية عبر جسر البحرين ـ السعودية

وفي سترة قامت مظاهرات مشابهة في اليوم نفسه بدون توقف وكانت شديدة جدا، وتم اعتقال الكثيرين من المتظاهرين. وكان حرق الاطارات الظاهرة التي ميزت انتفاضة شعب البحرين، حتى وصفها مايكل شاريدان في صحيفة الاندبندنت البريطانية بانه لم

يحدث ما يشبهها الا في انتفاضة الارض المحتلة. وقام المتظاهرون في سترة بسد منافذ المدينة لمنع شرطة الشغب من دخولها. وفي اليوم الاول للمظاهرات في سترة (١٢/١٤) وبعد انتهاء المظاهرات وانصراف الناس الى المساجد لأداء صلاتي المغرب والعشاء هجمت عناصر الشغب الخليفي على المصلين في المساجد واطلقوا الرصاص المطاطي على المصلين وكذلك الغاز المسيل للدموع، واعتقلوا جميع من كان يصلي (صغارا وكبارا وشبابا) واقتادوهم الى مراكز الشرطة بشكل مهين، ولم يتورعوا عن ضرب النساء واهانتهن. ومن الحوادث المؤلمة في شبه جزيرة سترة هجوم عناصر الشغب على احد البيوت فيها لمحاولة اعتقال اولاد ذلك البيت، وحين قاومهم رب الاسرة اطلقوا على يده رصاصة مطاطية الحقت بها اضرارا جسيمة.

وفيما كان الامير يحتفل بعيد جلوسه كان هناك تعتيم اعلامي كامل على ما كان يجري في البلاد. ومنع الصحافيون من الوصول الى المناطق الساخنة، وكلما اتصل احد المواطنين بواحدة من وكالات الانباء تم تحويله الى مكتب تلك الوكالة في دبي. ومع ذلك فقد انتشرت الاخبار في كل مكان.

وتظاهر المواطنون في المنامة يوم السبت (١٧ ديسمبر) وليلة الاحد، وقد شارك كل من كرزكان ودمستان في المواجهة القوية التي اربكت القوات لبعد المنطقة عن المنطقة الشمالية ولكونها تحصل في الليل.

وقامت مظاهرة احتجاجية في قرية كرباباد وهي القرية القريبة من فندق المريديان الذي شهد فعاليات مؤتمر القمة الخليجي الـ ١٥.

وردا على الانتفاضة الشعبية فقد قامت قوات الامن الخليفي بقطع الكهرباء والماء على المناطق التي تشهد حركة مستمرة ضدها من ضمنها (البلاد القديم).

● شهدت كل من مناطق (كرانة ـ القدم ـ مقابة ـ المرخ ـ المقشع ـ باربار ـ ابو صيبع ـ الدير ـ سماهيج ـ كرزكان) مظاهرات واسعة ومتتالية الى عدة ايام.

١٧ ديسمبر ... يوم الشهداء

● في السنابس والديه وجدحفص حدثت مظاهرات واسعة صاخبة يوم السبت ١٢/١٧ كانت فيها المواجهة حادة وقوية مع عناصر شرطة آل خليفة، واستعانت عناصر الشرطة فيها بالطائرات المروحية لالقاء مسيل الدموع والغاز الخانق على جموع المتظاهرين، والقنابل الزجاجية (تنفجر منها شظايا زجاجية بمجرد انفجارها في زوايا مختلفة لتحدث اضرارا بليغة بجسم الانسان). كما استخدم الرصاص الحي، الى جانب استخدام رصاص مزدوج يتفجر في جسم الهدف.

وفي هذا اليوم، كانت المواجهة على اشدها، حيث استعملت قوات الشغب الذخيرة الحية للمرة الاولى منذ اندلاع الانتفاضة. واستشهد في هذا اليوم في السنابس هاني عباس خميس، ٢٣ عاما، وكان في الفصل الاخير بالجامعة، حيث اصيب برصاصات عديدة ربما جاءت من رشاش اوتوماتيكي. كما استشهد في جدحفص هاني احمد الوسطي، ٢٢ عاما، وكان قد عقد قرانه قبل بضعة اسابيع فقط.

وفي المواجهات الدامية جرح العديد من المواطنين منهم:

١ـ بدر حبيب جمعة، ٢١ عاما، من السنابس وقد اصيب برصاصات في الصدر والبطن وحالته الصحية سيئة.

٢ ـ منصور عبد الرضا، ١٨ عاما، بني جمرة، اصيب برصاصة في ركبته.

٣ ـ حسين النشابة، ٢١ عاما، النعيم، اصيب برصاصة في ظهره.

٤ ـ صادق خميس، ٢٤ عاما، السنابس، اصيب برصاصة في ذراعه ولم يمكن ازالتها لان ذلك قد يؤدي الى شلل الذراع كلها.

٥ ـ حسين رمضان، ١٥ عاما، السنابس، اصيب برصاصتين في صدره.

٦ ـ السيدة زينب الراشد، من الديه، ضربها شرطة الشغب بالهراوات على عينها ففقأوها، وفقدت بصرها في تلك العين، وكانت تحاول ان تحمي ابنها الذي اعتدى عليه شرطة الشغب.

٧ ـ سيدة من منطقة جدحفص لا تزال ترقد في المستشفى بعد اصابتها بطلقات نارية من الشرطة.

٨ ـ حسين عبد الله، من قرية الدير، يرقد في المستشفى بعد اصابته بالرصاص.

٩ ـ علي محمد اسماعيل، ٥٢ عاما، من بني جمرة، كسر ثلاثة من اضلاعه بهراوات الشرطة وآلاتهم الحادة.

١٠ ـ هناك شاب من منطقة سترة اسمه حسين غزال، فقد يوم ١٧ ديسمبر في السنابس ولم يعثر عليه بعد، وقد انكرت سلطات السجن وجوده لديها، كما انه ليس في المستشفى، حسب ما يقول الاطباء. وبالتالي فان هناك قلقا حقيقيا على حياته.

اما شيخ الشهداء فهو الحاج ميرزا علي عبد الرضا البالغ من العمر ٦٥ عاما. فقد كان هذا الرجل حاضرا في مجلس لفاتحة احدى النساء في منطقة جدحفص في ٢٠ ديسمبر. ولم يكن هناك ما يدعو الى الاعتقاد بوجود مظاهرات او اضطرابات. ومع ذلك فقد هاجمت قوات الشغب مجلس الفاتحة الذي كان يقام في مسجد مشرف بالغازات المسيلة للدموع والهراوات لتفريق المجتمعين فيه. وفي اثناء اقتحامهم المسجد كان الحاج ميرزا يهم بالخروج فاصطدم معهم فضربوه في صدره بآلة حادة بقسوة متناهية. وبسبب عمره لم يتحمل تلك الضربات فسقط الى الارض، ولم يقم بعدها ابدا، وفارق الدنيا شهيدا.

وهناك عدد آخر من الشهداء لم تسلم جثثهم الى ذويهم بعد وهي محفوظة في ثلاجات مستشفى السلمانية. كما ان هناك جرحى آخرين عولجوا في قراهم ولم يذهبوا الى المستشفى خوفا من الاعتقال، وقد ساهم الاطباء في علاجهم في البيوت. كما ان الاصابات اصبحت اكثر خطورة بعد استعمال انواع خاصة من الرصاص الذي ينفجر داخل الجسم وتخرج منه شظيات صغيرة كثيرة جدا. ويقول احد الاطباء انه استخرج من جسد احد المصابين قرابة ٥٠ شظية منتشرة في جسمه.

المجد للانتفاضة

هز عرش العتوب، عرش الضلال ... غضب الشعب ثائرا في أوال
راية العز رفرفت في قرانا ... واستماتت كشامخات الجبال
هاهو الشعب في المنامة نهر ... بل كسيل من النسا والرجال
جارفا يرفض الهوان وامسى ... في الرفاع العتوب رهن اعتقال
واهالي الدراز والدير هبوا ... ضد طغيان حاكم متعالي
وبني جمرة الصبورة ثارت ... وبلاد القديم ثارت وعالي
اصبحت سترة جزيرة رفض ... سل ضحاها عن ثورة في الليالي
في بيوت السنابس اليوم قوم ... واثقو الخطو، مشيهم في جلال
فلهم في الاباء سفر قديم ... سطروه، مواقفا من نضال
وعلى كل قرية من المجد نور ... من بدور تناسقت كاللآلي
ان طغى الدهر واستكانت نفوس ... لجدال منمق كالخيال
منطق صير المذلة عيشا ... سوقوه بخطبة او مقال
انه كالسراب ان ظن ماء ... ليس قصرا بل قلعة من رجال
ربما يكتب البليغ مقالا ... مثل قرع السيوف عند النزال
قبل ان يسفك الدماء، والا ... فهي حق، وفيصل للجدال

وبسبب الاستعمال المكثف للغازات المسيلة للدموع فقد توفي طفلان في منطقة سترة اختناقا.

الاعتقالات بالمئات

○ اما الاعتقالات فما تزال مستمرة، حيث هناك اكثر من ٥٠٠ معتقل، حسب اقل التقديرات، وقد يصل العدد الى اضعاف ذلك حسب ما تناقلته وكالات الانباء الغربية، وكما هو متداول في الشارع البحراني. وما تزال الاعتقالات جارية، حيث اصبحت المداهمات امرا روتينيا. ويستعمل جلاوزة الشغب آلات حديدية قوية لكسر اقفال البيوت وفتحها بالقوة. وقد حدثت حالات يندى لها الجبين، حيث دخل الجلاوزة غرف النوم والزوج وزوجته نائمان. حدث ذلك في بلد يتشدق حاكموها بحفاظهم على العادات والتقاليد العربية!

وفي ٢٣ ديسمبر داهمت قوات الشغب منازل عديدة في مدينة سترة واعتقلت ٤٠ شخصا. وفي اليوم نفسه هاجمت سوق السمك واعتقلت عددا من المتواجدين هناك بدون سبب او مبرر. كل ذلك لادخال الخوف والرعب في نفوس الناس. والاسوأ من ذلك ما ذكر من اعتقال بعض النساء اللواتي لم يكن ازواجهن موجودين في المنازل وقت المداهمة، وتم التحفظ عليهن حتى رجع ازواجهن او سلموا انفسهم الى الشرطة. ان سياسة الابتزاز هذه احد الفنون التي تعلمها آل خليفة من نظام صدام حسين.

اما معاملة المعتقلين فتفوق في فظاعتها اي تصور. ويروي احد الذين اخذوا الى التحقيق انه رأى شخصين هما جعفر الصياح وحسين التتان وهما ينزفان الدماء وقد خارت قواهما ولا يستطيعان الوقوف على اقدامهما. وقد خرجت من المعتقلات استغاثات من المعتقلين من شراسة المعاملة التي يواجهونها في التوقيف، اذ ليس هناك حدود لما يتعرضون له من هدر للكرامات وتمزيق الاجساد بالآلات الحادة، واستعمال المكاوي والضرب المبرح والحرمان من الاكل والشرب والماء الصالح للاستعمال. هذا بالاضافة الى طرق جديدة في التعذيب تؤذي الشخص بشكل كبير ولكنها لا تترك اثرا على الجسم بعد ذلك.

وتمارس سلطات القمع الخليفي اساليب هابطة جدا في معاملة الناس. فمثلا تكررت ممارسة هذه القوات سياسات الابتزاز وذلك بالتهديد بانتهاك العرض اذا لم يسلم الرجل نفسه او اذا ما رفض التوقيع على اعترافات مزورة. كما يهدد رئيس الوزراء ووزير الخارجية باعتقال علماء الدين الذين يرفضون التوقيع على الاتهامات الموجهة اليهم كالتحريض. وتعرض بعض العلماء الى الضرب المبرح والاهانة، حيث تخلع عمامته ويطلب منه الوقوف ساعات طويلة وهو مقابل للجدار.

* لعل أسوأ عنصرين من عناصر جهاز الامن هما عادل فليفل وخالد المعاودة. فهذان الشخصان مسؤولان عن الكثير من الجرائم التي مورست ضد شباب البحرين منذ سنوات، ولا يكتفيان بالتحقيق مع المعتقلين، بل يشاركان في التعذيب وتوجيه الاهانات والسب والشتم والكلام البذيء. وللشعب معهما حساب طويل، كما يقول احد المعتقلين الذين نالوا قسطا من التعذيب على يدي هذين الجلادين.

ولم تقتصر الاعتقالات على الرجال والبالغين، بل كان هناك عدد غير قليل من الاطفال. ففي احد البيوت بمنطقة السنابس اخذ الجلاوزة ثلاثة اطفال اعمارهم ١٠، ١٢، ١٣ عاما فقط. وعندما ذهب والد احد الاطفال ليسأل عن ابنه قائلا ان ابني الطفل قد اعتقف وظن ان كونه طفلا سوف يميزه ويحدد مكان اعتقاله، اجابه الضابط قائلا: ان هناك اطفالا كثيرين وابنك ليس الطفل الوحيد لدينا. وبسبب منافاة ذلك لكل القواعد الدولية والانسانية، فقد بدأت الحكومة في اطلاق بعض الاطفال، بعد ان اخذت عليهم تعهدات بان لا يتكلموا عن معاناتهم داخل الزنزانات.

تضامن دولي كبير مع الانتفاضة

اصدرت منظمة العفو الدولية نداء عاجلا تبنت فيه الدفاع عن الشيخ علي سلمان والمجموعة التي اعتقلت معه بتاريخ ٩٤/١٢/٥ (انظر نص النداء في مكان آخر من هذا العدد). ودعت المنظمة في بيانها الى ارسال مناشدات لحاكم البحرين ورئيس الوز اء ووزير الداخلية باطلاق سراح اي معتقل بسبب ابداء رأيه بصورة سلمية، اوتوفير فرص اتصال المعتقلين بمحاميهم واهاليهم ومنع الاساليب اللاانسانية في معاملتهم. وقد أشار النداء الى سوابق التعذيب في سجن القلعة.

وفي ٩٤/١٢/١٩ اصدرت منظمة مراقبة حقوق الانسان من نيويورك بيانا استعرضت فيه تفاصيل الاحداث منذ بدايتها في اواخر نوفمبر مشيرة الى ان المظاهرات كانت للمطالبة باعادة الدستور والمجلس الوطني وادانت استخدام القوة من قبل الشرطة بما ادى لمقتل مواطنين وجرح الكثير. وقد ادانت المنظمة في رسالة وجهتها الى حاكم البحرين اعمال القتل والجرح والاعتقال العشوائي وحرمان المعتقلين من ابسط حقوقهم، ودعت الامير للتدخل مباشرة لوقف الانتهاكات (انظر نص البيان في مكان آخر من هذا العدد).

وفي اليوم نفسه اصدرت منظمة العفوالدولية نداءها العاجل الثاني بعد عشرةايام من النداء الاول. وقد أشارت الى تطور الاوضاع وخطورتها بعد مقتل الشهيدين هاني عباس خميس وهاني الوسطي وازدياد موجه الاعتقالات. وجاء في نداء المنظمة ان اسس الامم المتحدة لاستخدام الاسلحة النارية من قبل رجال القانون تنص على ان «الاستخدام العمدي للاسلحة النارية لا يكون الا عند الاضطرار من اجل حماية الارواح فقط» وقالت ان المتظاهرين انما «كانوا يطالبون، الى جانب مطالب اخرى، باطلاق سراح موقوفين سياسيين بسبب توقيع على عريضة مرفوعة للامير تطالب باعادة البرلمان» وأبدت المنظمة خشيتها من تعرض جميع المعتقلين للتعذيب.

كما بعثت المنظمة الاسلامية لحقوق الانسان ـ لندن احتجاجا لرئيس الوزراء استنكرت فيه «اطلاق النار على المتظاهرين وسقوط القتلى والجرحى من المتظاهرين العزل» ودعته الى احترام حرية الرأي التي ضمنتها الوثيقة العالمية لحقوق الانسان. كما احتوت رسالة رابطة اهل البيت العالمية الى الامير على احتجاج مماثل.

العلامة السيد محمد بحر العلوم امين عام مركز اهل البيت الاسلامي في لندن خاطب الامير بالقول «ان المطاليب الوطنية يمكن التفاهم عليها بين الدولة ومواطنيها بالطرق السلمية البعيدة عن العنف والارهاب وخلاف ذلك يمكن ان يولد رد فعل مقابل لا يحمد عقباه» ولخص السيد بحر العلوم دعوته للحل بالقول «ولذا من منطلق المصلحة العامة نناشدكم وحكومة دولة البحرين الاهتمام بمعالجة الوضع المتفجر وتغليب لغة الحوار والمحبة، واطلاق سراح المعتقلين ، واعادة الحالة الطبيعية للبلاد».

وجاء في رسالة الجمعية الكويتية لحقوق الانسان الموجهة الى امير البلاد بتاريخ ٩٤/١٢/١٧ مايلي:

«باسم المنظمة العربية لحقوق الانسان ـ فرع الكويت والجمعية الكويتية لحقوق الانسان، نشجب ما اقدمت عليه سلطات البحرين منذ العاشر من ديسمبر ١٩٩٤ من حملات اعتقال واسعة لنشطاء التحرك الجماهيري السلمي بالتوقيع على عريضة شعبية تطالب باعادة العمل بالدستورالذي عطلت اهم مواده منذ ١٩٧٥ وعودة المجلس الوطني اوالسماح باجراء انتخابات حرة لمجلس وطني جديد على اساس الدستور وعودة جميع المبعدين والمضطرين للبقاء في الخارج، كما ونطالبكم بالكف عن ممارسات الابعاد المتكررة والآخذة في التزايد، واحترام الدستورالذي يمنع الابعاد، والقرار بحق كل مواطن بالتعبير عن رايه.

اننا نناشدكم بالافراج عن جميع المعتقلين ومن بينهم الشخصية البحرانية عبد الله فخرو ورجل الدين الشيخ علي سلمان وجميع المناضلين الآخرين، ونحن اذ نتابع ما يجري من قمع لحرية التعبير والرأي التي تستحثنا على المطالبة بتحقيق مطالبهم وعودة المجلس الوطني والافراج عن جميع المعتقلين فورا.

ونحن على امل وثقة لاستجابتكم لعدالة مطالبهم حيث ان ذلك خير معين على ايقاف التراكمات السلبية لانهاء هذه التحركات وتحقيق الديمقراطية وحقوق الانسان التي كفلها الاعلان العالمي لحقوق الانسان والمواثيق الدولية، والتي تكفل الحق المشروع في التعبير العلني والسلمي.

ان مبدأ تكافؤ الفرص هو من مقومات الديمقراطية وحقوق الانسان، ولقد ولد الناس احرارا ومتساوين في الحقوق كما نصت عليه المادة الثانية من حقوق الانسان الطبيعية التي لا تزول على مر السنين.

ولنا عظيم الامل في استجابة سموكم لهذا النداء الانساني والمطلب الجماهيري». ووقع البيان السيد جاسم القطامي، رئيس الجمعية.

وفي لبنان بالاضافة الى تغطية صحف واسعة الانتشار كالسفير والديار وغيرهما لاخبار الانتفاضة الشعبية، اصدر حزب الله بيانا حول التطورات المتسارعة وذلك بتاريخ ٩٤/١٢/٢٤ جاء فيه «ان ما تقدمت به الجماهير الشعبية المنتفضة من مطالب ليست سوى حق طبيعي وبديهي من حيث اعادة الحياة البرلمانية ورفع الحجر عن الحريات السياسية والاعلامية، فهل يعقل ان يكون مثل هذا المطلب مشروعا ويسمى كفاحا ونضالا مشروعا في مكان ما، ويكون تطرفا واصولية في مكان آخر؟ ان مكافحة ومواجهة آمال الشعوب الخليجية وحقوقها بالتحذير من موجة التطرف والاصولية لن يحل المشكلة بل يزيد في تأججها ويجعل نيرانها تذكو تحت الرماد تماما كالبركان في لحظة نشاطه الباطني».

كما تطرق آية الله السيد محمد حسين فضل الله في درسه الاسبوعي الى أحداث الانتفاضة ونفى وجود بعد طائفي في الواقع البحراني وقال:

«نحن نعرف ان المسألة ليس لها في خطابها السياسي اي بعد في المسألة الشيعية ـ السنية، بل كانت مسألة وطنية باعتبار انهم كانوا يطالبون ان يمارس الشعب ارادته وسياسته وقراراته من خلال ممثليه وان لا تكون العائلة الحاكمة هي كل شيء في سياسة البلد.

اننا نلاحظ انه لم يصدر اي استنكار من الدوائر الغربية ولا سيما الدائرة الامريكية ضد هذا القمع الوحشي الذي سقط فيه، كما تقول الاخبار، عدد من القتلى وغصت السجون بالمعتقلين، ونحن نلاحظ ان المسألة لم تكن مسألة السلطات البحرينية ولكن دولة مجاورة للبحرين دفعت بجنودها الى التدخل مع قوى الامن البحرينية من اجل السيطرة على المظاهرات.

ان المشكلة في اكثر بلدان العالم العربي ان الحكومات تصادر شعوبها ولا تسمح لها بان تعبر عن آرائها حتى بطريقة سلمية، نحن نعرف ان المتظاهرين الذين طالبوا بالانتخابات واطلاق سراح الشيخ علي سلمان انطلقوا بطريقة سلمية ولكن مثل هذه الحكومات التي تشعر ان لا قاعدة شعبية لها اصبحت لا تطيق ان يرتفع صوت ولو بطريقة سلمية بشكل معارض لانه يفضح عوراتها امام الداخل والخارج.

ونحن نحب ان نقول لسلطات البحرين ولغيرها من السلطات ان القمع الحكومي مهما اشتد فانه سوف يؤدي الى انفجار كبير لا تملك اية حكومة ان تثبت امامه لان الظلم لا يدوم وان دام دمر».

واعتمدت المنظمة العربية لحقوق الانسان في بيانها على معلومات استقتها من مصادر مباشرة في البحرين. وجاء في بيانها الصحفي الصادر بتاريخ ٩٤/١٢/٢٧مايلي:

تابعت المنظمة العربية لحقوق الانسان الانباء الواردة من البحرين خلال الاسابيع الثلاثة الماضية، ولاحظت باهتمام تدهور الاوضاع السياسية في هذا البلد الخليجي. ويساورها قلق بالغ على مصيرالمئات من المعتقلين في الحوادث الاخيرة الذين خرجوا في مسيرات سلمية مطالبين بعودة دستور البلاد الذي صادق عليه المجلس الوطني والامير، سموالشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة عام ١٩٧٣ وعلقه عام ١٩٧٥ بعد حله المجلس الوطني.

ويقول المحامون الذين اتصلت بهم المنظمة العربية لحقوق الانسان في المنامة، ان هناك اكثر من ٥٠٠ معتقل ما بين رجل وامرأة وطفل وشيخ. هذا بالاضافة الى عدد من القتلى الذين تاكدت اسماء اربعة منهم وبقيت ٤ ال ٨ جثث في المستشفيات لم يسلم اي منها الى ذويها.

ومساء السبت ٢٤ ديسمبر، كما افادت المعلومات، اقتحمت قوات الامن عددا كبيرا من المنازل في مدينة سترة واعتقلت ٤٠ شخصا بين رجل وامرأة. وجاء احتجازالنساء كرهائن مقابل تسليم ازواجهن او اخوانهن انفسهم الى قوات الامن.

ان المنظمة العربية لحقوق الانسان تشعر بالقلق الشديد ازاء الاعتقالات الهائلة في البحرين وخصوصا التعذيب الذي يمارس ضد المعتقلين. وتاكد للمنظمة العربية لحقوق الانسان ان من بين المعتقلين ٣٠٠ شخص طبق عليهم قانون امن الدولة في ٢٥ ديسمبر. ويعطي القانون الحق لوزير الداخلية ان يامر باعتقال اي شخص اداريا ودون محاكمة لمدة ثلاث سنوات. وتطالب المنظمة باطلاق سراح جميع المعتقلين الذين تم احتجازهم بسبب تعبيرهم السلمي عن آرائهم ومطالبتهم بتطبيق الدستور. وعلى وجه الخصوص يساورها قلق شديد على حياة الشيخ علي سلمان الذي اعتقل في ٥ ديسمبر وطبق عليه قانون امن الدولة في ٢٠ ديسمبر ولا يعلم شيء عن وضعه حتى الآن.

وبعث رئيس مجلس الامناء بالجامعة العالمية للعلوم الاسلامية، الدكتور السيد محمد علي الشهرستاني برسائل الى امير البحرين ورئيس الوزراء ووزيرالداخلية جاء فيها ما يلي:

لقد تلقينا ببالغ القلق والانزعاج اخبار الاحداث المؤلمة التي وردت من البحرين خلال الايام الماضية، والتي تحدثت عن اطلاق النار على المدنيين العزل مما ادى الى استشهاد عدد من المواطنين، ورش القرى والمدن بالغازات المسيلة للدموع من الطائرات العمودية، وكذلك اعتقال العلماء والمثقفين واعداد غفيرة من عامة الشعب، وانتهاك حرمة البيوت من قبل رجال الامن. رغم ان المطالب التي يهدف لتحقيقها المواطنون قد عبروا عنها بشكل سلمي لا يستدعي كل هذا العنف من قبل حكومتكم.

ولذا نناشدكم التدخل لوقف القمع الذي يمارس ضد الشعب البحراني المسلم، واطلاق سراح المعتقلين، والنظر في مطالب الشعب بالحكمة والانصاف لا بالقوة والاجحاف.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

علماء البحرين: هذه مطالب الشعب

على اثر تصاعد الاحداث في الآونة الاخيرة، اصدر علماء البحرين البيان التالي في ١٨ ديسمبر ١٩٩٤، وهو بيان قوي تم توزيعه بكثافة في البلاد. وفي ما يلي نصه:

بيان علماء الدين في البحرين

التزاما منا نحن علماء الدين في البحرين بما اخذه الله على العلمـــاء بان لا يقـــاروا على كظة ظالم ولا ســـغب مظلوم، وبالتضـــامن مع رجال الثقـافة والمواقف الوطنية المشرفة في البلاد، وفي ضوء الاحداث المؤلمة التي شهدتها ساحة البلاد في الايام القليلة الماضيـة ولا تزال تشـهـدها، فـقـد راينا بانه من الواجب علينا أن يكون لنا مـوقف واضح ومـعـلن، نوضح من خلاله للرأي العام في البلاد وخارجها حقيقة ما يحدث في بلدنا وتفسيرا له.

ان حكومة البـحـرين تربط بين اعـتـقـال فـضـيـلة الشيخ علي سلمان المحترم وشباب آخرين، وبين المسيرة السلمية التي قام بها عدد قليل جدا من الشباب احتجاجا على المارثون، ونتيجة لتحرش قام به بعض المشاركين في المسيرة الاحتجاجية، فقد تعرض ما يقارب اربعة اشخاص من المشاركين في المارثون الى ضرب خفيف، كما تعرض المشاركون في المسيرة الاحتجاجية الى ضـرب مماثل، وقـد روج في الداخل والخـارج بان اصل الاحداث وتطوراتها ذات صبغة طائفية شيعية، وانها موجهة ضد الاجانب في البلاد، ونحن نعتقد بانه لا علاقة بين اعتقال فضيلة الشيخ علي سلمان المحـتـرم وبين احداث المارثون، كـمـا انه لا علاقة بين اصل الاحداث وتطوراتها والطائفية، وانها غير موجهة باي صـورة من الصـور ضـد الاجانب، فـقـد احـتـضن شـعـب البحرين في تاريخه الطويل وما زال يحتضن الاعداد الكبيرة من الوافدين على مـخـتـلف ثقافاتهم واديانهم تعبيرا عن التسامح الديني الذي يتحلى به هذا الشعب النبيل، وتاكيدا لقدراته على استيعاب وهضم مختلف الثقافات في مركب ثقافي عريق يحتفظ فيه بهويته الدينية والثقافية والتاريخية. اما عن المارثون واعتقال فضيلة الشيخ علي سلمان المحترم، فقد ادان اصحاب الفضيلة العلماء في البلاد بغير استثناء هذا النشاط المريب (المارثون) الذي يتعارض مع احكام الدين الاسلامي الضرورية، ويستهين بل يدوس باقدامه مشاعر المسلمين في البلاد، وطالبوا لسنوات عديدة بايقافه. الا ان حكومة البحرين الموقرة لم تستجب لمطالب العلمـاء، ولم توقف هذا النشـاط المريب الذي يخـالف الآداب العامة في البلاد واحكام الدين الاسلامي الحنيف، ممايجـعله مخالفا لدستورالبلاد.

وقد دفع تجاهل الحكومة لمطالب العلماء المتكررة لايقاف هذا النشاط المريب بعض الشـبـاب للاعـتـراض عليه، فـالاعـتـراض موجه ضد المنكر وليس الاجانب في البلاد، وبدلا من ان تتفهم حكومة البحرين دوافع ومشاعرالشباب اقدمت على اعتقال عدد غير قليل منهم بصورة عشوائية ثم توجت ذلك باعتقال صاحب الفضيلة الشيخ علي سلمان حفظه الله ورعاه، بدعوى تحريضه على المسيرة الاحتجاجية مما خلق موجة استياء وغضب عمت جميع قطاعات الشعب بغير استثناء، الشيعة منهم والسنة، لان المنكر المنهي عنه اسلامي وليس شيعيا، وان اسلوب المعالجة الذي اقدت عليه الحكومة يهدد امن المواطنين جـمـيـعـا وليس الشيعة فحسب، وقد شعر علماء الدين جميعا بحراجة الموقف وخطورته على امن واستقرار البلاد، مما دفعهم لتشكيل وفد علمائي التقى بسعادة وزير الداخلية، وشرح له خطورة الموقف وملابساته، وبدلا من ان يتفهم سعادة الوزير اصر على مواجهة غضب الشعب بالقوة، مما اشعر العلماء بخيبة الامل وضياع الفرصة لتهدئة الاوضـاع، ومـا ان علم الشعب بفشل وساطة العلماء حتى تفجرت موجات الغضب الشعبي من كل انحاء البـلاد خـارجـة بذلك عن سـيطرة العلماء. والمراقب لتطورات الاحداث الاخيرة في البلاد، لا يسعه الا ان يقول بان ما حدث ما هو الا نتيجة احباطية شديدة متراكمة تعرض لها الشعب لسنوات طويلة، ولا يمكن تفسيرها بحدث بسيط كالذي يرتبط باصل القضية. فمن اجواء غياب الحياة البرلمانية والمراقبة التشريعية لاعمال الحكومة وانتشار الاعمال المخلة بالآداب العـامـة وارتـفـاع مـعـدل الديون المدنية التي افرزت الحـرمـان لقطاعات واسعة من الشعب حتى من ضروريات الحياة فضلا عن كمالياتها، كما ان غياب حرية الصحافة والتعبير ومنع عدد كبير من المواطنين عن السفر، وسحب جوازاتهم ومنع مواطنين آخرين ـ في ظاهرة غـيـر مسـبـوقـة ـ من العـودة الى الوطن، وانتهاك حرمات المنازل والقيام باعتقالات عشوائية شملت حتى الاطفال اججت مشاعر الغضب والاستياء. وبدل من ان تتفهم الحكومة هذه الملابسات والمشاعر، وتعمل على تهدئة الموقف، واحتواء الاوضاع، قامت باستعراض القوة ضد ابنائها العزل، مما دفع البلاد الى موجات من العنف هي اصلا مخالفة لطبيعة هذا الشعب المسالم.

الجدير بالذكر ان تطورات هذه الاحداث المؤلمة، والتصعيد غير المعقول جاء وقد وقع المواطنون على عريضة شعبية مرفوعة الى سمو الامير يطالبونه فيها بعمل اصلاحات اساسية، واعادة الحياة البرلمانية المتوقفة منذ عام ١٩٧٥م الى البلاد، مما دفع الكثير من المراقبين الى القول بان التصعيد غير معقول من جانب الحكومة في الوقت الذي تحتفل فيه البلاد بالعيد الوطني، وتستعد فيه الحكومة لاستضافة مؤتمر القمة الـ ١٥ لزعماء مجلس التعاون الخليجي، وهو امر مخالف للصواب، وليس له تفسير الا اجتهاد الحكومة لاحباط المحاولات والجهود السلمية والدستورية التي تقوم بها المعارضة للضغط على الحكومة في سبيل اعادة الحياة البرلمانية في البلاد.

ان هذه الرؤية من قبل علماء الدين لاصل الاحداث في البلاد وتطوراتها دفعتهم لكتابة هذا البيان وايضاح الصورة كاملة بحيث لا تدع مجالا للشك، ومطالبة الحكومة بالتزام الحكمة، وتحمل مسؤولياتها الاخلاقية، والسياسية، في ذلك، بما يحفظ للشعب كرامته ومصالحه ويحفظ للبلاد امنها واستقرارها وعزتها. واننا نرى بان الخروج من الازمة عبرالطريق الصحيح يتمثل في النقاط التالية:

١ـ اعادة الحياة البرلمانية الى البلاد في اسرع وقت ممكن
٢ـ المعالجة الجذرية لموضوع البطالة، ورفع الاجور، ومراقبة الاسعار
٣ـ اطلاق حرية الصحافة والتعبير عن الرأي
٤ـ اطلاق سـراح المعـتـقلين السـيـاسـيين وايقـاف الانتـهـاكـات لحقوق المواطنين ولاسيما حقه في السفر والعودة الى وطنه.
٥ـ منع جميع المظاهر والممارسات التي تخالف احكام الاسلام، وتسيء الى مشاعرالمسلمين.

واننا اذ نعلن للرأي العام ـ داخل البلاد وخارجها ـ عن هذا الموقف ، فان الامل يحدونا بان تسمع الحكومة هذا النداء، وان تقدر دوافعه واهدافه المتمثلة في المحافظة عل امن وسلامة المواطنين، وتقدم وازدهار البلاد والله من وراء القصد.

علماء الدين في البحرين

منظمة العفو الدولية: قتل غير شرعي

تعليـقـا على مـا حـدث في البـحـرين، اصدرت منظمة العفو الدولية بيانا اوضحت فيه ما حدث وطالبت اعضاءها الاحتجاج على ما قامت به حكومة البحرين من انتهاكات لحـقـوق الانسـان، وفي مـا يلي نص البـيـان المؤرخ ١٩ ديسمبر ١٩٩٤:

استلمت منظمة العفو الدولية تقارير تفيد بان عباس خميس وهاني احمد الوسطي قتلا في ١٧ ديسمبر ١٩٩٤ في ظروف تشير الى انهما ربما قتلا بدون مبرر قانوني على ايدي قوات الامن البحرينية.

وكان الرجلان يشاركان في تظاهرات في السنابس بالمنامـة عندمـا اطلق رجـال الامن النار وقتلتهما وجرحت عددا من الآخرين. ان مبـادىء الامم المتحدة حول اسـتـعـمال القوة والاسلحة النارية من قبل المسؤولين عن حفظ النظام تنص عن ان «الاستعمال القاتل المتعمد للاسلحة النارية لا يجوز الا في الحالات التي لا يمكن تجاوزها من اجل حماية النفس»

وكـان المتظاهرون يطالبـون، من ضـمـن مـا يطالبـون به، باطلاق سـراح المعـتـقلين السياسيين الذين القي القبض عليهم في ما يتعلق بالتوقيع على العريضة التي تطالب امير البحرين باعادة البرلمان. ومن ضمن المعتقلين الشـيـخ علي سلمـان الذي اعـتـقل في ٥ ديسمبر. ومنذ ذلك التاريخ خرجت مظاهرات عديدة في اماكن مختلفة من البحرين، وتحول بعضها الى حالة عنف. وقد اعتقل العشرات من النساء.

وتخشى منظمة العفوالدولية ان يكون كل المعتقلين معرضين الى التعذيب في التوقيف. ولم تستلم المنظمة اية معلومات جديدة عن الشيخ علي سلمان، ابراهيم حسن وغيرهما ان اغلبهم موقوف في سجن القلعة.

اقتراح بالخطوات الممكن عملها:

الرجـــاء ارســـال برقـــيـــات /تلسكات/فاكسات/رسائل جوية وسريعة:

ـ للتـعـبـيـر عن القلق بان هاني عـبـاس خميس وهاني احمد الوسطي ربما قتلا بدون مبرر قانوني من قبل قوات الأمن.

ـ للمطالبة بالتحقيق الفوري والشامل في الظروف المحـيـطة بموتهـمـا والاعـلان عن اساليب التقصي ونتائجه.

ـ الدعوة الى معاملة المعتقلين السياسيين بانسانية طبقا لمعاييرالدولة لحقوق الانسان، والسماح لهم بالاتصال بمحامين وباهاليهم.

ـ الدعوة الى اطلاق السراح الفوري لاي محتجز لمجرد تعبيره السلمي عن رأيه.

ـ المطالبـة باطلاع الاهالي على امـاكن احتجاز المعتقلين

ترسل الاحتجاجات الى:

* سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة
مكتب سمو الامير
ص. ب. ٥٥٥، الديوان الاميري، قصرالرفاع، الرفاع، البحرين
الفاكس: ٦٦٨٨٨٤ (٩٧٣)

* معالي الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة
وزير الداخلية، ص. ب. ١٣، المنامة، البحرين
الفـــاكس:٢٧٦٧٦٥ (٩٧٣)، ٢٩٠٥٢٦، ٧٥٤٣٠٣

نسخة من الرسائل الاحتجاجية الى
معـالي الشيخ خليفـة بن سلمان آل خليفـة، رئيس الوزراء
ص.ب: ١٠٠٠، المنامة، البحرين
الفاكس: ٥٣٣٠٣٣ (٩٧٣)

هيومن رايتس ووج: انتهاكات صارخة لحقوق الانسان في البحرين

اصدرت منظمة « Human Rights Watch» الامريكية بيانا حول الاعتقالات الاخيرة في البحرين، وذلك بتاريخ ١٩ ديسمبر ١٩٩٤، جاء فيه ما يلي:

اعتقالات واسعة لناشطين من اجل الديمقراطية في البحرين

ناشدت منظمة «هيومن رايتس ووج» هذا اليوم حكومة البـحـرين باطلاق عشـرات الناشطين المشتبه في نشاطاتهم على مدى الاسبوعين الماضيين. وفي رسالة الى الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، وصفت المنظمة الاعتقالات بانها انتهاك واضح لحرية الرأي وحرية التعبيروفي ما يلي نص الرسالة:

اننا نكتب الى سموكم للتعبير عن قلقنا ازاء الاعتقالات والتوقيعات للمتظاهرين السلميين والناشطين السياسيين. اننا قلقون جدا ازاء الاستعمال المكثف للقوة من قبل الشرطة، الذي نتج عنه موت شخصين من المتظاهرين وجرح اعداد اخرى.

ومنذ ٢٥ نوفمبر، فقد اعتقلت العشرات من المواطنين، واوقف اغلبهم بدون محاكمة او تهمة. وحرموا من زيارات ذويهم او من المحامين. وفي ٥ ديسمبر، اعتقل الشيخ علي سلمان مع ٢٤ من اعوانه، بعد اتهامه بتنظيم احتجاجات ضد السلطات. وجاء اعتقاله بعد خطب شجع المواطنين فيها على القيام بمسيرات سلمية وتوقيع عريضة تطالب باعادة الحياة البرلمانية.

وفي ١٢ ديسمبر، طوقت الشرطة البلاد القديم وفريق المخارقة لمنع الاحتجاجات على اعتقال الشيخ سلمان. وادى اعتقاله وتطويق هاتين المنطقتين الى مزيد من الاحتجاجات في ١٣ و ١٤ ديسمبر، التي فرقتها قوات الامن بالقوة، مستعملة الغازات المسيلة للدموع والرصاص المطاطي، حسب شهود عيان. وفي الاحتجاجات اللاحقة في مناطق اخرى من البحرين، استعملت الشرطة ذخيرة حية. وفي مسيرة احتجاجية في السنابس، قتل كل من هاني عباس خميس ٢٣ عاما، وهاني احمد الوسطي، ٢٢ عاما، بطلقات نارية جاءت ، كما يبدو، من قوات الامن. وجرح عدد آخر في المواجهة، ومن بينهم منصور عبد الرضا ورياض عاشور وبدر حبيب.

وحسب التصريحات الرسمية، فقد لجأ المتظاهرون الى العنف، مما ادى الى مقتل شرطي في ١٦ ديسمبر واعمال تخريب لفنادق خاصة في ١٣ ديسمبر. وفي الوقت الذي نشجب فيه اعمال التخريب من قبل متظاهرين، فان هذه الاعمال الفردية لا تبرر العقاب الجماعي لقرى كاملة او الاستعمال العشوائي للقوة القاتلة ضد تظاهرات سلمية. كما ان اعمال العنف المحدودة من قبل المتظاهرين لا تبرراعتقال العشوائي للعشرات من الناشطين السياسيين الذين لم يشاركوا في هذه الاعمال.

ويبدو ان اكثر الاعتقالات سببها التعبيرالسلمي عن الآراء السياسية، ومن بينها المشاركة في حركة المطالبة باعادة البرلمان والحكم الدستوري، هذه الاعتقالات انتهاك واضح للحقوق المعترف بها دوليا للتعبير عن الرأي والاحتجاج السلمي. ان كلا من الاعلان العالمي لحقوق الانسان والميثاق الدولي للحقوق السياسية والمدنية يضمن حرية الرأي والتعبير، بما فيها التجمهر السلمي والتجمع. وان نشر العرائض الداعية الى الحكم الدستوري هو جزء من الحق المشروع للمواطنين للتعبير عن آرائهم حول الطريقة التي تدار بها حكوماتهم.

اننا ندعو سموك الى اعطاء الاوامر للسلطات المعنية لاطلاق سراح كل المحتجزين الذين لا يوجد دليل ملموس على قيامهم باعمال خاطئة. اما الذين يشك في قيامهم بجرائم معروفة فيجب توجيه التهم اليهم بسرعة مع توفير الدفاع القانوني الذي يختارونه.

في موتكم حياة القضية

صنعتم لنا مجدا، فطوبى لكم، وخططتم بدمائكم درب الشهاد لامة قهرها حكامها ونكلوا بها أيما تنكيل، فنشكركم من الاعماق، ونبارك لكم عرسكم بالحور العين، وهنيئا لكم تعيشون في اعلى عليين. قولوا لنا بربكم كيف وجدتم القرب من الله، واخبرونا عن مجالسكم مع النبيين والصديقين والشهداء الصالحين. وافتحوا لنا قلوبكم لتسمعوا شكوانا وهمنا، فلقد سعدتم بالصعود، وشقينا بعدكم بمعاشرة الظالمين الذين يعيشون بدون ضمائر او قلوب. واعذرونا لاننا لم نكن معكم وقت الشدة فلم نغمض اعينكم ولم ندفع عنكم كيد الظالمين، ونعلم ان ارواحكم الكبيرة اوسع من عتاب قوم لا يملكون من اساليب القوة والمنعة الا الحديث الى الله والاستمتاع بمناجاته.

يا أحبتنا: لن نبكيكم، فأنتم السعداء، ولن تذرف عيوننا دمعا عليكم فانتم اكبر من البكاء والانين، فهاهي ارواحكم تطالبنا بالنهوض والتخلي عن البكاء والحزن والصعود بالهمم الى حيث الصراع الابدي مع قوى الظلم والجهل والقمع والتنكيل. واذا كان لا بد لنا من البكاء فاننا نبكي انفسنا، نحن الذين لم نستحق مجاراتكم في مراتب الشهادة ولم نبلغ علياءكم مع الحسين واصحابه، فبقينا نقارع ظلم يزيد ونتحسر عليكم وعلى مراتبكم وعلى شموخكم، وعلى عجزنا عن حضور مجالسكم في حضرة الملكوت الاعلى.

ايتها الاجساد الطاهرة: لقد مزقتك رصاصات الاعداء، وامطرك جيش يزيد بوابل السهام، وصلّت عليكِ سيوفهم، فطارت الارواح الى ربها راضية مرضية، ورجع الجلادون خائبين، وارتدت النبال الى نحورهم فأصبحوا من الخاسرين. الشهيد لا يخسر، بل كل ما لديه فهو ربح وعطاء، تنتظره جنات الخلد وتتلقف روحه الحور العين، وتستقبله الملائكة، ويرحب به الانبياء والصديقون، ويحتضنه المجد ويتوق الى لقائه التاريخ، فهو معنى الوجود وقصة صراع الحق والباطل ومصداق الثبات على المبدأ، وعنوان الصعود والسمو، وبوابة الخلود والبقاء. فكل قطرة دم منه مشروع ثورة، وكل عضو مبتور من جسده شجرة يانعة تشمخر حتى تناطح الجوزاء علوا، وتبلغ السماء صعودا.

تلقينا خبر استشهادكم بذهول، ولكننا ما برحنا نسمع المزيد عنكم، وحين رأينا حمائم الدوح تذرف دموعها عرفنا انها رفرفت باجنحتها احتجاجا على قتلكم، واقامت مأتما على ارواحكم، وحلقت في الافق الاعلى وهي تحوط بموكبكم. وتساءلنا فعلمنا انكم تحديتم الجزارين عندما وجهوا الرصاص الى صدوركم ورؤوسكم، فاستقبلتموه بترحيب ورضا فكانما كنتم على موعد مع الشهادة. وعرفنا انهم ازدادوا غيظا عندما لم تئنوا او تتأوهوا، لانهم هم الذين رجعوا خائبين يلعقون جراحهم وقد مرغتم كبرياءهم في التراب. وبدل ان تبكوا اوتصرخوا والرصاص يمزق اجسادكم، فارقتم الدنيا مبتسمين فكانت ابتسامتكم تحديا لهم، فازدادوا شراسة وخسة وامطروا الناس بمزيد من الرصاص والغاز المسيل للدموع.

يا ضميرالامة: عذرا، فاليراع قاصر عن ذكر مزاياكم، والقلب يعتصر ألما لشعوره بالتقصير تجاهكم، والنفس يمتزجها خليط من الحزن والغضب، وهي تلحظ الطغاة يمارسون اصناف العذاب بحق شباب هذه الامة. ولكنكم لن تعتبوا بعد ان شهدتم مهرجان الشهادة وكنتم ابطال هذا المهرجان، فلقد شيعتكم القلوب وهي تبكيكم دما، ومشى الشعب وراء جنائزكم وهو يشتاط غضبا على طغمة فاسدة تلعق الدماء وتستأنس باكل لحوم الآدميين، وتدوس كل القيم والاخلاق والمثل النبيلة في سبيل خدمة طاغية جبان تحيطه الجلاوزة المدججون بالسلاح، يخاف ظله ويخشى سطوة جيرانه، ولكنه يستأسد ضد رعاياه، ألم ترتاحوا من هم الدنيا وغمها وتتركونا ضحايا للنظام القمعي الذي يسعى لتغطية فشله في كل شيء باظهار قوته ضد شعب اعزل من السلاح وليس له الا الايمان سلاحا؟

يا شهداءنا الابرار: قروا عينا وانتم تعيشون في نعيم دائم، ولا تخشوا على الثاكلات من امهاتكم وازواجكم فانهن أشد بأسا وأربط جنانا من الطغاة. وقد احتسبن وصبرن وفوضن أمرهن الى الله المقتدر الجبار، فهنيئا لهن بهذا العطاء والنبل وقوة الموقف. وحق لهن ان يفتخرن على من سواهن، فانهن امهات الشهداء وازواجهن. ان سلواهن انكم احياء عند ربكم ترزقون، فرحين بما آتاكم الله من فضله، ومستبشرين بالذين لم يلحقوا بكم، الا خوف عليهم ولا هم يحزنون. لا خوف ولا حزن ولا اسى ولا يأس ، بعد ان علا صوت الحق على ضوضاء الباطل، وبعد ان ارتفع صوت الدم على قعقعة السلاح.

نشيد الثائرين

أطرباني واسمعاني وانشداني — يا خليليّ فقد حان أواني
واعزفا ان شئتما في مجلسي — بطبول الحرب حتى تطرباني
وارقصا في النقع في يوم الوغى — واطربا من وقع هاتيك الاغاني
انني شيعت اصحابي هنا — وهم للمجد فروا كالحصان
لا تقولا عندما يأتي الدجى — ان ليل الظلم مرخي العنان
لا تقولا حين يطغى ظالم — انه استولى على كل المكان
هل سمعتم قصة الشعب الذي — حطم الاغلال يقظان الجنان
من يقل يُقتل شعب صامد — او يمالي، تلك زلات اللسان
يخسأ العتبي ان يقهرنا — او ينل من عزنا اي امتهان
ثورة للشعب ما اعظمها — حطمت بنيانهم بين المباني
ودماء طاهرات اهدرت — سوف تبقى مشعلا في كل آن
وعلي سلمان ما أكبره — موقفا أفسد أحلام الجبان
فدماء الشعب تبقى ثورة — ضد طاغوت أبى غير الطعان
وحقوق الناس نحميها فدى — بدمانا نفتديها واللسان
اننا نبقى هنا في أرضنا — وهم فليقطنوا أقصى المكان
ليس للشعب سوى ارهابهم — وجراحات بها ضرب السنان
وأنين في زوايا سجنهم — سيدوي صوتها عبر الزمان
اصدر الشعب قرارا ضدهم — لن يذوقوا بعده غير الهوان
سلبوا منا ثمارا أينعت — منعوا شعبي حياة في أمان
لكن الاقمار شعت في الفلا — ودماها في الدجى أحمر قاني
نجمك اليوم مبرزا في عُلى — وبأعلى المجد يحيا الهانيان

التاريخ يبدأ من هنا - التتمة من ص ١

تماما ولم تعد له مصداقية حتى بين اعضائه انفسهم. وتاكدت المعارضة ان الانفتاح الذي كان مامولا لن يتحقق، فتصاعدت المعارضة في الداخل، ونجم عنها توقيع عريضة شعبية تطالب باعادة العمل بالدستور وقع عليها ثلاث مائة من الشخصيات المهنية من علماء دين ومحامين وفنانين ومهندسين واساتذة جامعات، وقدمت الى الامير في ١٥ نوفمبر ١٩٩٢. ولكن غطرسة الامير منعته من الانصياع للمطالب الجماهيرية، وعندما التقى وفد المعارضة لم يعاملهم بما تقتضيه الاخلاق والتعامل الدبلوماسي المتعارف عليه.

في هذه الاثناء جاء تشكيل مجلس الشورى ليمثل صفعة قوية للجهود الشعبية للعودة بالبلاد الى الاستقرار والهدوء في ظل العمل بالدستور. فجاء مشروع العريضة الثانية التي طرحت في الشارع البحراني قبل ثلاثة شهور، ووقع عليها اكثر من ٢٥ الف مواطن، وكانت بصدد التقديم الى الامير. الا ان الحكومة حاولت الالتفاف على العريضة فقامت باعتقال فضيلة الشيخ علي سلمان في الخامس من ديسمبر لتدخل البلاد في زوبعة جديدة من الاضطرابات. وكما يقال، فرب ضارة نافعة، اذ ان اعتقال الشيخ كان بمثابة الشرارة التي اشعلت النار في وضع متوتر يكاد ينفجر في اي لحظة. لقد كانت العريضة الاخيرة بمثابة استفتاء شعبي عام برفض الحكم في غياب الدستور، وجاءت الانتفاضة لتعطي قضية الشعب بعدا عالميا، وقد اتضح للناس الآن مدى صلف حكومة آل خليفة التي ترفض منطق الدستور والقانون وتنتهج القمع والارهاب في مواجهة حركة الشعب السلمية المطالبة بما هو معمول به في الدول المتحضرة.

لقد ظهر للعالم الآن صدقية المعارضة في البحرين. فهي تطالب بالدستور والقانون، وتمارس حقها في التعبير السلمي عن مطالبها، مستغلة ما هو مسموح به في بلد ضاقت فيها دائرة الحريات كثيرا. بينما اثبتت حكومة آل خليفة للعالم همجيتها وتخلفها. فهي ترفض العمل بدستور البلاد، وتختلق المبررات والحجج الواهية لضرب المعارضة الدستورية وتتحاشى تحديد موقفها من الدستور، ولم تذكر في اي من بياناتها حتى الآن كلمة الدستور، سواء بموقف ايجابي ام سلبي من المطالبة الشعبية بتطبيقه. وعمدت لاستعمال اساليب القمع الجماعي لمن يطالب بالدستور والقت القنابل المسيلة للدموع من الطائرات العمودية، واطلقت الدخيرة الحية على المتظاهرين، وعمدت الى الاعتقال الجماعي، ومارست ابشع الاساليب في ذلك، فاعتقلت النساء وجعلتهن رهائن حتى يسلم ازواجهن انفسهم. كل ذلك لم يفت في عضد الشعب المصمم على السير في طريق المطالبة بحقوقه، ولا يهمه ما تقوم به حكومة القمع والارهاب في البحرين من ممارسات غير انسانية. لقد سقط شهداؤنا الابطال في ميدان الشرف وسجلوا بدمائهم اروع الملاحم، واصر الشعب على السير في دربهم بدون تلكؤ اوتردد. وشعب بهذا التصميم والعطاء يستحق الاكبار والاجلال، والنصر له، والمجد لابطاله، والتاريخ سوف يسجله في عداد الشعوب الحرة الكريمة، بينما سوف يسجل لآل خليفة انهم قمعيون وارهابيون يرفضون منطق الدستور ويحكمون بالقمع والاستبداد والحديد والنار. لقد بدأ تاريخ البحرين الحديث بسقوط الشهداء في ميدان الشرف، وسقوط حكومة البحرين في اوحال الارهاب والتعذيب. من هنا ينطلق تاريخ الحرية في اوال، ويرتفع مجد شعبها، ويخلد شهداؤها، والله غالب على امره، ولكن اكثر الناس لا يعلمون.